الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مأزق المثقفين والليبراليين في العراق

د. بُرهان شاوي
شاعر واعلامي عراقي

لا نريد هنا أن نبسط الأمور ونطلق الحكم الشائع بأن ما يجري من صراع في العراق اليوم هو صراع بين التوجه العلماني ،الديموقراطي، المدني، وبين التوجه الأصولي الديني،الطائفي،المذهبي، القومي المتعصب فقط، فالمشهد السياسي في العراق اليوم أعقد من ذلك، فهو إلى جانب هذا الصراع الواضح، هو صراع بين الكتل الدينية الطائفية من جهة وبين الكتل التي تمثل الطائفة الواحدة من جهة إخرى، بل داخل التنظيم الواحد ايضا سواء كان علمانيا أم متمسكا بالايديولوجية الدينية، صراع بين طبقات طفيلية جديدة ناشئة وطبقات في طفيلية حزبية في طور الإضمحلال، صراع بين رأس مال عراقي داخلي مجمد ورأس مال عراقي خارجي مجمد، وبين هذين الرأسمالين ورأس المال الأجنبي المترقب والمتلهف والكاسح، صراع بين ذاكرة سياسية عراقية عريقة لكن حضورها الفعلي على الساحة متواضع وغير مؤثر وحضور سياسي فاعل ومؤثر لكنه بلا جذور ولا ذاكرة ولا ضفاف بل وبلا خبرة، وأخيرا وليس آخرا هو صراع بين أجيال من السياسيين يأخذ شكل صراع داخل وخارج وصراع عمري له علاقة بالتجربة والخبرة السياسية.

ما العمل ؟؟

ربما هذا العنوان الفرعي سيدفع بعض السياسيين الى إستذكار كتاب قائد الثورة الروسية فلاديمير إيليش لينين الشهير(ما العمل؟)، رغم ان لينين أخذ هذا العنوان من رواية لأديب روسي عاش في منتصف القرن التاسع عشر، وانا أطرحه كسؤال بعيدا عن التداعيات التاريخية للعنوان..! ما موقف المثقف العراقي الديموقراطي الحر من هذا الصراع التاريخي والمصيري بالنسبة للعراق..؟ وما العمل؟

في الكثير من الأدبيات الخاصة بعلم الإجتماع والسياسة، لا سيما تللك الأدبيات التي ناقشت مفهوم الدولة ومفهوم (المجتمع المدني)، نجد ان اهم خلاف تاريخي سياسي وقع بهذا الصدد هو الانشقاق الذي جرى في الحركة الثورية العالمية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وفي الربع الأول من القرن العشرين، بين الجناحين الشيوعي والاشتراكي الديموقراطي..!

صحيح ان بعض الماركسيين يسعون الى تجديد الماركسية، واعادة الاعتبار لبعض مفاهيمها، وتصويب بعض تحليلاتها، بالادعاء بأن (ماركس) عند نقده لفلسفة (هيجل) ناقش مفهوم (المجتمع المدني)، الا ان البحث النظري في كلاسيكيات الماركسية، مثل كتاب (اصل العائلة والملكية والدولة) لفريدريك أنجلز وكتاب (الدولة والثورة) لفلاديمير لينين، بل حتى (البيان الشيوعي) لماركس وانجلز يضيق على مثل هذا الادعاء، رغم انه يحيلنا الى تحليلات(لويس آلتوسر) في سعيه لـ(قراءة ماركس) الشاب ، علما اننا نجد عند (انتونيو غرامشي) مناقشات ثاقبة وعميقة لمفهوم الدولة والمجتمع المدني تثير الاعجاب، قياسا لجبال التنظير الغوغائي للماركسية اللينينية طوال عقود من هيمنة الشيوعيين على السلطة في بلدانهم.

لقد كانت الماركسية تنظر الى (الدولة) نظرة أحادية باعتبارها آداة للهيمنة الطبقية و(آداة للقمع والاستبداد) فقط، وهكذا تمت تربية الملايين من الشيوعيين والمثقفين ورجال الفكر اليساريين، علما ان ماركس (الشاب) درس الدولة من جانبيها، أولا من جانب مضمونها (الطبقي) باعتبارها المؤسسة التي (تقنن) و(تشرعن) سيادة طبقة على اخرى، وثانيا من جانب علاقتها بالمجتمع، اي من جانب (تشكيلات المجتمع المدني) المتداخلة في البناء الفوقي للمجتمع، اي ان الدولة من جهة اعتبارها (جهاز قمع سياسي)، ومن جهة أخرى باعتبارها (مؤسسة مجتمع مدني)، لكن هذه الشذرات في فكر (ماركس) لم تتطور في الأدبيات الماركسية فيما بعد، انما صار التركيز على جانب واحد من مفهوم الدولة، وهذا ما جرّ الى كوارث انسانية في المجتمعات التي حكمها الشيوعيون. بينما على الضد من ذلك، انتبه الاشتراكيون الديمقراطيون الى الجانب الثاني من الدولة، اي إلى كونها حاضنة ل(مؤسسات المجتمع المدني) وناضلوا من اجلها، وحققوا من الديموقراطية، ومن المكاسب للطبقة العاملة وللشرائح الاجتماعية الاخرى ما لم تحققه الأحزاب الشيوعية لها، رغم انها كانت تصف الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية بمطية الامبريالية وخدم البرجوازية..!!

هذا الموقف من الدولة والمجتمع المدني في التاريخ السياسي العالمي يعيد الاعتبار للسؤال عن

موقف (المثقف) من الدولة ومن مؤسسات المجتمع المدني في تاريخنا المعاصر، ولو سحبنا هذا السؤال الى الساحة العراقية اليوم، وبعد سقوط الدكتاتورية البعثية، لوجدنا غياب دور(المثقف)، في الصراع الاجتماعي والسياسي العراقي، كان نتيجة لهيمنة الفهم الأول للدولة على الفكر السياسي التقدمي في العراق، بحيث انتهى الأمر الى فصل (المعرفة) عن (السياسة) و(الفكر) عن (الواقع) ، وتعطيل (الطاقة النقدية) عند المثقف ، وتحويله الى رمز أجوف، شكل بلا مضمون، مما سهل الأمر الى بيعه وشرائه، والى تسهيل ظهور نموذج (المثقف المرتزق)، الانتهازي، اللاعب على حبال الصراعات السياسية وإنكسارات الاجنحة الحزبية، مما أدى إلى إعادة إنتاج (ثقافة الاستبداد)، وهذا ما انعكس على علاقة (السياسي) ب(المثقف)، وبالتالي علاقة السياسي بالثقافة والفكر عموما.

أس المشكل السياسي في العراق اليوم هو أن القوى السياسية التي تحكم العراق اليوم، بكل اصنافها والوانها وحجمها وقيمتها الاجتماعية والتاريخية،لا تستطيع ان تتخلى عن فهم (الدولة) باعتبارها (جهازا للقمع والهيمنة)، فمع أول بادرة لها في حرية ممارسة السلطة نجدها تمارس (الاستبداد) و(القمع الفكري) من خلال الاستهانة بمفهوم الدولة باعتبارها(الهيكل الحاضن لتشكيلات المجتمع المدني)، وليس هذا بغريب، فان هذه القوى التي ترعرعت في ظل (ثقافة الاستبداد) لا يمكنها الا ان تمارس السياسة من خلال هذه الثقافة، فما العمل؟

إن ما نراه اليوم من تشوه سياسي في المجتمع العراقي ليس هو نتاج لفكر البعث القومي العنصري المتخلف وحده،وانما هو نتاج إستبداد وقمع عاشه الانسان العراقي منذ قرون، فلقد تغلغل هذا التشويه الى أعمق اعماق الشخصية العراقية، وهو ليس بغريب ولا بعيد عن كل الاورام والتشويهات الفكرية والاخلاقية والنفسية التي تعانيها شعوب منطقتنا العربية والاسلامية والشرق أوسطية، وهو نتاج الفهم الاحادي لطبيعة الدولة، والذي يرتبط في منطقتنا بقضية اعقد هي (علاقة الدين بالدولة)، بدءا من فتح مكة ودولة الخلافة الراشدية مرورا بدولة بني امية القمعية والعباسيين وملوك الطوائف وانتهاء بفكر البعث ودولته الدموية، وبالانظمة في بقية البلاد العربية والاسلامية الاخرى.

إن الكثير من المثقفين الديموقراطين والليبراليين العراقيين الذين وجدوا انفسهم، في ميدان الصراع الفكري، يصطفون اليوم ، وللأسف، الى جانب القوى التي تلغي مفهوم المجتمع المدني، مؤكدين على إنحيازهم (الايديولوجي) باعتبار الدولة (أداة للقمع والقهر الطبقي)، شاعرين بالإرتباك من انحيازهم الصريح إلى المجتمع المدني، لكنهم من جهة أخرى يجدون انفسهم مرعوبين أمام هذا الزحف الديني (المنظم) فارتد بعضهم الى نفسه، وأنزوى آخرون في صوامعهم، وتركت فئة ثالثة الخيط لتطير به الزرازير في غبش الفجر العراقي، وصمت آخرون، إلا جمهرة قليلة من المثقفين العراقيين الذين تصدوا لمثل هذا الأمر، لكنها تبقى جمهرة ضعيفة لا تستطيع ان تحسم النبرة العالية في الجوقة الثقافية العراقية، مما أتاح الى بعض (مثقفي) النظام بالأطلالة على الواقع الجديد كما (القنفذ) ليرى ماذا يجري في الساحة، مستفيدين من هذا الوهن الذي اصاب جسد الثقافة العراقية، ليمسكوا بالراية الثقافية والاعلامية لقيادة الثقافة العراقية؟

إنه لمأزق حقيقي أمام المثقفين التقدميين والقوى الديمقراطية العراقية، من حيث إن (الإستبداد) لا ينتج الا (الإستبداد)، و(ثقافة التخلف والتجهيل والأمية) لا تنتج الا (التخلف والأمية)، ومن السهل علينا أن نتحدث قائلين بطريقة إنشائية بأنه ليس امام القوى الخيرة والمدافعة عن عراق الغد، إلا أن تناضل من أجل نشر مفاهيم المجتمع المدني والدفاع عن حقوق الانسان، والنضال من أجل إقامة المجتمع المدني، وليس امامها سوى ان تأخذ دورها الحقيقي، الفكري، التنويري، وان تمارس (معرفتها) على الواقع العراقي، وأن لا تتردد في التوقف النقدي الرصين عند الطارئين على المشهد الثقافي والفكري من الفاسدين والمأجورين وأشباه المثقفين ومن الكتاب الحزبيين، وأن تنحاز للمعرفة الانسانية الرحبة، فأن الموقف الحقيقي والأساس للمثقف، لأي مثقف، في أي زمان ومكان، هو الموقف من السلطة، والشجاعة عند التجذر في أرض الفكر الخلاق، لكن أنى لها ذلك والليل بهيم وكل البقرات فيه سوداوات؟

الأزمة العراقية.. بنيوية أم وظيفية؟

حسين درويش العادلي
باحث

❖ أزمة العراق أزمة بنيوية بامتياز، لا يفيد معها اجراء تغييرات وظيفية أو سطحية، ولا ينفع معها اعتماد (نظرية البطل) الصانع للتأريخ، ولا تنجو باعتماد سيناريوات التغيير الشطرنجي.

❖ أزمة العراق تتصل بستة مستويات بنيوية، هي: تراث الدولة العراقية، انهدام المجتمع السياسي، قصور العملية السياسية الحالية، خلل القوى السياسية، الإضطراب البنيوي الإقليمي، والصراعات الدولية.

❖ التعويم والتماهي الإيديولوجي والسياسي الذي أوجدته المدارس القومية واليسارية والإسلامية.. أدى إلى انهدام المجتمع السياسي.

❖ تأسست العملية السياسية على أساس فلسفة السلطة على حساب فلسفة الدولة.

❖ معظم القوى العراقية قوى منغلقة على نفسها طائفياً أو عرقياً أو مناطقياً لم تنجز بعد شروط الإنتاج الوطني على مستوى الأمة السياسية المشكلة للدولة.

❖ لم تصل أغلب مجتمعات ودول المنطقة لمرحلة الإستقرار التكويني، وما زالت تعيش أزمات بنيوية تتصل بالوحدة السياسية والمجتمعية لشعوبها، وبعلاقاتها الخارجية.

❖ تلقي الصراعات الدولية بثقلها لعرقلة حل الأزمة العراقية من خلال تعارض رؤى وإرادات وأجندة مراكز القرار الدولي.

❖ لا كوابح تحول دون وقف التدهور الحالي بما يحول دون تفكيك المجتمع وتقسيم الدولة، إلاّ بحل بنيوي شامل ينتج عن تسويات وتوافقات كبرى تجتمع عليها قوى البلاد الأساسية ومراكز القرار الدولي والإقليمي.

تتصاعد الأزمة العراقية تداعياً رغم محاولات الإحتواء السياسي والأمني، مهددة ليس بإنهاء العراق كمجتمع ودولة بل بابتلاع المنطقة بأسرها وتغيير شكل العالم كخارطة سياسية،.. هذا ليس استنتاجاً تشاؤمياً بقدر ما هو وعي لطبيعة الأزمة ومديات تشظيها والتي لم تدرك الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية خطورتها بعد.

على هذا الأساس يرصد العديد من الساسة تعاطياً خاطئاً مع الأزمة العراقية، ويرون أنّ وعي الأزمة هو جذر إدراك الحل، وبخلافه فلن يتخطى العراق أزمته الحالية بل سيجذّر الإنقسام والتشرذم على مستوى المجتمع والدولة.

أين موضع الخلل في وعي الأزمة؟ إنه يتلخص بتصوير الأزمة العراقية على أنها أزمة وظيفية تتصل بقدرة ووعي وأداء هذا المسؤول أو ذاك أو هذه القوة السياسية أو تلك.. لإدارة مؤسسات الحكم وحل أو حلحلة أزمات البلاد،.. وعلى وفق هذا الفهم يرى البعض الحل بتغيير هذا المسؤول أو تمكين تلك القوة، أو اعتماد سناريوات التغيير المبتسر من خلال تغيير شكل التحالفات السياسية القائمة أو العودة بالعملية السياسية لمربعها الأول أو بإرضاء هذه الطائفة أو تلك، أو بتوسيع نفوذ السلطة لهذا المكوّن العرقي أو ذاك. ويذهب البعض لحل التدويل أو التماهي مع النفوذ السياسي لأكثر من إطار إقليمي ودولي،.. على أمل الخروج من عنق زجاجة الأزمات.

يؤكد البعض، أنّ كافة هذه الحلول لا تتصل بعمق الأزمة، ويرون أنّ أزمة العراق هي أزمة بنيوية بامتياز، لا يفيد معها اجراء تغييرات وظيفية أو سطحية هنا أو هناك، ولا ينفع معها اعتماد (نظرية البطل) الصانع للتأريخ، ولا تنجو باعتماد سيناريوات التغيير الشطرنجي.. إنها أزمة ناتجة عن خلل بنيوي يتصل بستة مستويات رئيسة:

المستوى الأول: تراث الدولة العراقية، وهو تراث لا ينحصر بفترة صدام حسين الكارثية بقدر ما يمتد لتراث الدولة العراقية الحديثة برمته. وتتخلص أزمة هذا المستوى بأنها أزمة بنيوية اتصلت بأسس تكوين وإدارة الدولة. أهم هذه الأسس الخاطئة اعتمادها نظرية (دولة المكوّن) العرقي والطائفي على حساب نظرية (دولة الجمهور) السياسي الوطني، مما أدى إلى انهدام المواطنة المنتجة للمجتمع السياسي المدني، وبالنتيجة انشطار الإنتماء والولاء والهوية الوطنية.

ويجب ألاّ ننسى أيضاً الأسس الكارثية الأخرى التي هدّت مشروع الدولة وفي مقدمتها الإستبداد المطلق وعسكرة الحياة والقمع المنهجي والإنهدام القيمي والحروب المستدامة، وأيضاً الإنهدام الكلي للدولة في اقتصادياتها وبناها التحتية، وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ الفائض في الخزينة العراقية قبل انقلاب ١٩٦٨ ناهز (٢٠) مليار دولار، ولم يغادر حزب البعث السلطة إلاّ والعراق مدين بأكثر من (٦٠٠) مليار دولار مع خراب شامل للبنى الإقتصادية والخدمية للبلاد. كافة هذه العوامل أورثت الأزمة العراقية الحالية بعداً بنيوياً كارثياً يتصل بفلسفة بناء الدولة ونمط الثقافة السياسية السائدة وبالقدرة على امتصاص هذا الإرث الكارثي.

المستوى الثاني: انهدام المجتمع السياسي، وهو خلل بنيوي أنتجته الدولة العراقية التقليدية والقوى السياسية والدينية والثقافية التي تعاطت مع مشروع المجتمع الحديث والدولة المدنية. ومعلوم أن الدولة لا تنتج إلاّ على أساس المجتمع السياسي، والمجتمع السياسي أعلى مراتب التطور المجتمعي في الرابطة والوعي والأداء، فرابطته الأساس المواطنة، وجوهر وعيه المواطنية، وأداؤه ديمقراطي فعال ومسؤول ومسالم.

للتخريب البنيوي الذي أصاب مجتمعنا السياسي أسباب، منها: التعويم والتماهي الإيديولوجي والسياسي الذي أوجدته المدارس القومية واليسارية والإسلامية التي لم ترتكز بنيويا على المواطنة والديمقراطية والخصوصية الوطنية كأسس منتجة للمجتمع والدولة، بل عومت استحقاق بناء الدولة (كجماعة سياسية وطنية) لمصلحة فرضيات من قبيل الوطن العربي والأمة العربية والدولة القومية، والوطن الإسلامي والأمة الإسلامية والدولة الإسلامية، الوطن البرولتاري والأممية والدولة الإشتراكية..الخ. في خلط وتنازع مفاهيمي وبرامجي أفقد المجتمع السياسي الوطني القدرة في الإنتماء والتشكل والدور والوظيفة،.. الأمر الذي لم يضر بالوحدة السياسية للمجتمع بل أثر في قيمه ومدنيته. إنّ الفشل بإنتاج المجتمع السياسي أدى إلى إحياء ثقافة ورابطة التجمعات والجماعات البدائية التقليدية في الإنتماء والولاء، فالمجتمع اليوم هو مجتمع الجماعات العرقية والطائفية والقبلية والمناطقية التي تفتقد الهوية السياسية على المستوى الوطني.

المستوى الثالث: قصور العملية السياسية الحالية، ويتخلص قصورها البنيوي باعتماد المحاصصة الطائفية والعرقية كأساس في إنتاج هياكل الدولة ومؤسسات السلطة، على حساب المحاصصة السياسية،.. مما كرس الإنقسام السياسي والمجتمعي، وافرز شكلاً هجيناً للدولة أفقد معه الرؤية الفلسفية المتجانسة للدولة كمؤسسة تمثل الكل الوطني، ورسخ إنقساماً في السلطة أفقدها الوحدة الضرورية لإنجازر مهامها. وأيضاً أنتجت التوازن السلبي بين القوى السياسية المنتجة للقرار السياسي على مستوى الدولة، فقد أنتج هذا التوازن فقدان عامل الحسم في إدارة الأزمات وحسمها، وقد ساعد في ذلك قانون إدارة الدولة والإتفاقات التوافقية بين الكتل السياسية،.. هذا الواقع جعل من الحسم أمراً بعيد المنال وبالذات تجاه إدارة وتوجيه الملفات الساخنة السياسية والأمنية والخدمية.

ومن الخطايا التأسيسية المتصلة بإدارة الحياة السياسية بعد التغيير، تلك المتصلة بمنظومة القوانين الإنتخابية وأعرافها، فقد أفرزت نمطاً محدداً للقوى الممسكة بالعملية السياسية مما عطل العملية السياسية ذاتها وحال دون انسيابيتها من خلال ضخها بدماء سياسية جديدة. وأيضاً تأسيس العملية السياسية على أساس فلسفة السلطة على حساب فلسفة الدولة، الأمر الذي أفرز تعارضاً مريعاً في رؤى وإرادات فرقاء العملية السياسية ذاتها وجسد عدم تضامنيتهم في أكثر من ملف من ملفات إدارة الدولة في أبعادها السياسية والإقتصادية والأمنية، مما ساهم بإغراق الواقع بالفساد والفوضى والانفلات الأمني، ومنح قوى الجريمة والإرهاب الفرصة في الإستيطان وضرب مفاصل المجتمع والدولة بعنف ودموية قل نظيرهما في التأريخ البشري.

المستوى الرابع: الخلل البنيوي لمعظم القوى السياسية المعنية ببناء الدولة بعد انهدامها، ومعلوم أنّ تشكيل الدولة وتطورها مرتبط برقي فكر وأداء القوى السياسية والنخب الوطنية (الآباء المؤسسون). الأعم الأغلب من القوى العراقية تعاني أزمة بنيوية تحول دون تصديها لمهام بناء وإدارة الدولة، فالمراقب المستقل لفكر وخطاب وأداء معظم القوى العراقية يكتشف أنها قوى منغلقة على نفسها طائفياً أو عرقياً أو مناطقياً لم تنجز بعد شروط الإنتاج الوطني على مستوى الأمة السياسية المشكّلة للدولة، وأنها قوى إيديولوجيات متماهية مع العقيدة أكثر من كونها قوى سياسية براغماتية مندكة بشروط إنتاج الواقع المعقد والمتحرك والملتهب، وهي قوى هويات وثقافات فرعية لم تستطع تجاوز تخوم الطائفة والعرق والقبيلة لإنتاج هوية وطنية عراقية تسمو على العصبيات والعصبويات التأريخية والراهنة. بينما يؤشر البعض على الخلفية القيمية للعديد من القوى لإفتقادها الثقافة الديمقراطية كأساس لإنتاج الحياة السياسية، ولعدم قدرتها على التمييز بين السلطة والدولة، ولمفارقتها المناهج المدنية لصالح المناهج الدينية أو القومية، والأخطر ارتباط بعضها بأجندة خارجية على حساب المصالح العراقية، مما رشحها أن تكون جزءً من المشكلة لا جزء من الحل. ويرى البعض أن المشكلة البنيوية لأغلب القوى السياسية الحالية تتجلى في أنها تكرار لعبة ابتلاع الدولة لمصلحة السلطة، والسلطة لمصلحة الطائفة أو العرق، والطائفة والعرق لمصلحة الحزب، والحزب لمصلحة مراكز القوى هنا وهناك،.. وعلى ذلك يؤسسون لعدم قدرتها بناء الدولة بناءً سليماً ومتوازناً، من خلال ابتلاعها لمؤسسات الدولة، واختطافها للطوائف والأعراق والمجموعات المحلية، وتصدرها المشهد كأحزاب مدافعة عن هذا المكوّن الإجتماعي أو ذاك، وتعاطيها مع الدولة كسلطة مجردة تعتمد مبادىء المحاصصة المصلحية.

المستوى الخامس: الإضطراب البنيوي الإقليمي على مستوى المجتمعات والدول، فلم تصل أغلب مجتمعات ودول المنطقة لمرحلة الإستقرار التكويني، وما زالت تعيش أزمات بنيوية تتصل بالوحدة السياسية والمجتمعية لشعوبها، وبعلاقاتها الخارجية، وبإفرازات التماهي بين شعوب المنطقة اللاغي للخصوصية الوطنية والذي يتم تحت عناوين التماهي الديني أو المذهبي أو القومي، إضافة للأزمات الشرق أوسطية المزمنة التي تزيد من اضطراب الإقليم وتداخل قضاياه، ناهيك عن أطر التحالفات الإقليمية التي تحاول مد خارطة نفوذها إقليمياً من خلال وسائل الإختراق المالي والسياسي والمخابراتي.

غذى ويغذي الإضطراب البنيوي الإقليمي العراق بأشكال متنوعة من الإضطراب الذي يعيق حل الأزمة العراقية، بسبب التماهي الديني والمذهبي والقومي والسياسي مع أكثر من مجتمع وجماعة وسلطة في إقليمنا الملتهب.

المستوى السادس: الصراعات الدولية، والتي تعبر عن نفسها بصراعات بنيوية لهدف صياغة الخارطة السياسية والإقتصادية الدولية والتي جعلت العراق مسرحها الأهم. تلقي هذه الصراعات بثقلها لعرقلة حل الأزمة العراقية من خلال تعارض رؤى وإرادات وأجندة مراكز القرار الدولي وما يتصل بفلكها من محاور إقليمية.

على وفق هذه القراءة لطبيعة الأزمة العراقية، لا كوابح تحول دون وقف التدهور الحالي بما يحول دون تفكيك المجتمع وتقسيم الدولة، إلاّ بحل بنيوي شامل يأخذ بنظر الإعتبار كافة مستويات الأزمة العراقية، وشئنا أم أبينا لا ينتج هكذا حل إلاّ بتسويات وتوافقات كبرى تجتمع عليها قوى البلاد الأساسية ومراكز القرار الدولي والإقليمي.

اللحظة التأريخية الراهنة لحظة حسم للرؤى والخيارات الداخلية والخارجية في التعاطي مع الأزمة العراقية المتشظية، وفي ضوء نتائج عملية الحسم سيتحدد شكل العراق الجديد.

اعتداءات قوى النازية الجديدة واليمين المتطرف ضد الأجانب في ألمانيا!

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

تشير الاحصاءات الرسمية في ألمانيا إلى ارتفاع ملحوظ في النشاطات التي تمارسها القوى النازية الجديدة واليمين المتطرف الموجهة ضد الأجانب وتلك المعادية للسامية. تؤكد استطلاعات الرأي إلى ارتفاع في نسبة من يجد أن عدد الأجانب في ألمانيا كبير جداً ويشكل خطراً على الثقافة والحياة الألمانية، في حين تقلص عدد الأجانب بالقياس مع سنوات العقد الأخير من القرن العشرين.

بلغ عدد سكان ألمانيا ٨٢٣١٠٠٠٠ نسمة في نهاية العام ٢٠٠٦ وبلغ عدد السكان الأجانب في ألمانيا ٦٧٦٠٩٨٨ نسمة في نهاية العام ٢٠٠٥ ولم يطرأ أي تغيير كبير على هذا العدد في العام ٢٠٠٦ أي أن نسبة الأجانب إلى مجموع السكان بلغت حوالي ٢،٨ ٪. ولا بد من الإشارة إلى أن ربع هذا العدد، أي حوالي ١٦٩٠ ألف نسمة، هم من مواطنات ومواطني دول الاتحاد الأوروبي الذين يحق لهم الانتقال بين هذه الدول بشكل اعتيادي ويقيمون حيث يشاءون. ويبقى من هذا العدد حوالي ٥٠٧٠ ألف نسمة يتوزعون على بقية الدول وخاصة تركيا. وهي نسبة على العموم غير كبيرة بالقياس إلى عدد آخر من الدول الأوروبية مثل فرنسا أو إيطاليا أو أسبانيا.

وتؤكد المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن هذا العدد قد تقلص بالمقارنة مع السنوات السابقة، كما أن عدد اللاجئين السياسيين أو الاقتصاديين القادمين إلى ألمانيا في تقلص مستمر من سنة إلى أخرى بسبب التشديد غير الاعتيادي الذي اتخذته ألمانيا إزاء اللجوء أو الزيارات أو حتى إزاء السياح الأجانب من بلدان العالم الثالث.

في الفترة التي أعقبت قيام الوحدة الألمانية نشأت أجواء تميزت بتطور الاتجاه اليميني في مجالات وإجراءات السياسة والاقتصاد والثقافة، إضافة إلى الموقف من الهجرة إلى ألمانيا أو قبول اللجوء السياسي فيها. ونتيجة لتلك الحملة السياسية التي خاضها الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي المسيحي والحزب الديمقراطي الحر، مع تأييد وموافقة الجناح اليميني في الحزب الاشتراكي الألماني، أمكن تغيير مادة دستورية تمس اللجوء السياسي، كما صدرت قوانين متشددة إزاء اللجوء السياسي أو الهجرة من أجل العمل في ألمانيا أو حتى الدراسة فيها، وكذلك إزاء الزوار وجمع شمل العوائل. ولم تقتصر هذه الحملة على ألمانيا بل شملت بقية دول الاتحاد الأوروبي دون استثناء مما منح فرصة للقوى النازية الجديدة واليمينية المتطرفة أن تستفيد من تلك الإجراءات والأجواء الخانقة التي نشأت ضد الأجانب بتنشيط دعايتها المضادة للأجانب في ألمانيا وفي عموم أوروبا. وزاد في الأمر سوءاً تنفيذ الجرائم البشعة من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، حيث تصاعدت موجة الريبة والخشية من التعايش المشترك مع المسلمين في أغلب بقاع العالم الغربي، وبدأت نظرية صدام الحضارات للأستاذ الأمريكي صموئيل هنتنكتون تأتي ثمارها غير الناضجة وتؤثر سلباً على الوجود الأجنبي في ألمانيا وعموم أوروبا.

وخلال الفترة المنصرمة تصاعد نشاط قوى النازية الجديدة والقوى اليمينية المتطرفة في ألمانيا بشكل ملموس واتخذت أبعاداً مختلفة كان ضحيتها العديد من القتلى والجرحى، وخاصة في الحرائق التي أشعلت ضد بعض بيوت الترك أو اغتيال أحد المواطنين الأفارقة في مدينة دريسدن. وازدادت تلك الاعتداءات في محافظة براندينبورغ المجاورة لبرلين. ففي العام ٢٠٠٤ ارتكب النازيون الجدد واليمينيون المتطرفون جنحاً ومخالفات كثيرة ذات نهج مناهض للأجانب وللسامية. فقد بلغ عدد تلك المخالفات ١٢٠٥١ جنحة، ارتفع عددها في العام ٢٠٠٥ إلى ١٥٣٦١ جنحة. وفي النصف الأول من العام ٢٠٠٧ بلغ العدد ٥٣٢١ جنحة. وكان بينها استخدام العنف ووقوع إصابات ونقل إلى المعالجة في المستشفيات بالنسبة للعاملين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ كما يلي على التوالي: ٧٧٦ و٨٥٨ جنحة، أي بنسبة زيادة قدرها ٢٣ ٪ في العام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤، ثم بلغ العدد ٣٣٩ خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٧، (راجع:Ekrem Senol. K?ln. Attacken auf Ausl?nder sind Alltag überall).

وقرب نهاية شهر آب ٢٠٠٧ وقع اعتداء وحشي على ثمانية مواطنين من الهنود المقيمين في مدينة موكل الصغيرة الواقعة في محافظة ساّسن الواقعة في القسم الشرقي من ألمانيا. ففي احد الاحتفالات العامة في هذه المدينة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٩ تجمع ٥٠ ألمانيا من أعمار تتراوح بين ١٧-٣٥ سنة تقريباً لضرب ثمانية هنود بعضهم يعمل في بيع الملابس في ساحة المدينة وبعضهم يعمل في مطعم هندي. وقد حاول بعض الهنود الدفاع عن نفسه، ولكن كان ذلك عبثياً، إذ أن الآخرين أشبعوهم ضرباً وأصيب الهنود بجروح وكدمات شديدة في الوجوه والعيون والرأس، إذ كان المهاجمون يركلوهم بأحذيتهم ويضربونهم بالقناني الفارغة والمكسورة. ولم يتدخل الأهالي في حماية الهنود، بل كانوا يقهقهون سفهاً. وعند مجيء الشرطة المحلية بدأت العناصر النازية الجديدة والقوى اليمينية المتطرفة بقذف الشرطة والهنود بالحجارة والقناني الفارغة. ولكن الأغرب من كل ذلك هو قيام الجمهور المتفرج والمرح من حفلة الضرب السادية بتأييد ودعم الجماعة اليمينية المتطرفة والبدء برمي الشرطة والهنود بالحجارة والقناني الفارغة. لقد كانت الحصيلة ١٤ جريحاً من بينهم سبعة هنود وثلاثة من الشرطة وبعض المتطرفين الألمان. ومن المفيد الإشارة إلى أن الحزب النازي الجديد الألماني المجاز رسميا (NPD) قد حصل في الانتخابات المحلية الأخيرة على ١٠ ٪ من أصوات الناخبين وتمثل في برلمان المدينة.

فجّر هذا الاعتداء نقاشاً جديداً في ألمانيا حول الموقف من الأحزاب النازية الجديدة واليمين المتطرف الذي يمارس العنف ضد الأجانب، كما أنه لا يكف عن تدنيس قبور المواطنات والمواطنين اليهود الألمان أو الكتابة على الجدران ضد الأجانب واليهود. لقد انقسم الناس على أنفسهم، ولكن الغالبية العظمى من الألمان ضد هذه الممارسات، إلا أن وجهة نمو الجماعة المؤيدة لها آخذ بالتنامي وبشكل ملموس. فوفق المعلومات المتوفرة ارتفع عدد الجماعات المستعدة لاستخدام العنف في ألمانيا من ١٠٠٠٠ إلى ١٠٤٠٠ شخصاً، كما ارتفع عدد النازيين الجدد، المسجلين، وليس غير المسجلين من ٣٨٠٠ إلى ٤١٠٠ في كل ألمانيا، وهم من النشطاء. ولا بد من الإشارة إلى أن الإحصاء الرسمي يشير إلى تقلص عدد اليمينيين المتطرفين قد تقلص في عموم ألمانيا من ٤٠٧٠٠ عنصر إلى ٣٩٠٠٠ عنصر، وجميعهم في الغالب الأعم من النشطاء.

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن الحكومات الألمانية المتعاقبة لم تبذل الجهود الكافية حتى الآن من الناحيتين الفكرية والتربوية بما يساعد على مواجهة هذه القوى لا بإصدار القوانين الضرورية حسب، بل وبالمكافحة الفكرية والسياسية أيضاً. ومع أهمية صدور قانون يحرم التمييز العنصري والدعاية النازية والترويج للفكر المناهض للأجانب والسامية والذي يم يصدر بعد، فأن التثقيف المدرسي والجامعي وفي الإعلام يحتل أهمية استثنائية في ألمانيا رغم مرور أكثر من ٢٦ سنة على سقوط الفاشية في ألمانيا وفي أوروبا عموماً، فأن هناك لا تزال قوى تدين بالولاء للفكر النازي وتعمل على نشره والترويج له، كما تقيم الحفلات الموسيقية لهذا الغرض. فوفق المعلومات المتوفرة فقد ارتفع عدد الحفلات الموسيقية الخاصة بالقوى النازية واليمينية المتطرفة من ٥٨ حفلة في العام ٢٠٠٤ إلى ١٩٥ في العام ٢٠٠٥، كما أن الوجهة في تصاعد، إضافة إلى قيامهم بتوزيع وبيع الكثير من الأقراص الإلكترونية التي تحمل الدعاية والترويج للفكر النازي والحفلات النازية وتحرض ضد الأجانب واليهود.

تتحمل ألمانيا مسؤولية خاصة في مكافحة الفكر النازي العنصري واليميني المتطرف، إذ أن هذا الفكر الذي انطلق من ألمانيا، إضافة إلى الفكر الفاشي الإيطالي والعسكرية اليابانية، فهو يذكر العالم بالجرائم البشعة التي ارتكبها النازيون العنصريون في الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ و١٩٤٥ لا في ألمانيا وحدها حسب، بل وفي جميع المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الألماني في فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، وقد تسببت تلك الحرب في وقوع مآس لا حصر لها على الصعيدين الأوروبي والعالمي. فوفق المعلومات الرسمية المتوفرة نشير إلى الحقائق التالية: بالنسبة لضحايا الحرب. راجع:F. W. Putzger: Historischer Weltatlas، Velhagen & Klasing ١٩٦٩): (العدد بالآلاف)

الجنود: ٣٥٠،٢٤، المدنيون: ٦٣٠،٢٣، اليهود: ٤٥٠،٥، ألمان في دول أخرى: ٤٧٠،١، المجموع: ١٠٠،٥٥ .

ويدخل في هذه الحسابات أولئك الذين سقطوا قتلى أثناء المعارك الحربية وكذلك الذي أعدموا أو قتلوا في السجون والمعتقلات النازية، كما هو الحال بالنسبة ليهود ألمانيا وعموم أوروبا. ولكن لا يدخل فيه عدد الجرحى والمعوقين والمشردين الذين تركوا أوطانهم عنوة وهجروا قسراً. إلا أن هذه المهمة ليست مهمة الألمان وحدهم، بل هي مهمة العالم كله. ورغم تصاعد النزعة اليمينية في ألمانيا وأوروبا، فإنها لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون ظاهرة تهدد وجود الأجانب في أوروبا، في حين أن الخطر اليميني المتطرف في الدول العربية والأساليب الفاشية التي تمارسها قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية تهدد الكثير من الناس في الدول العربية وبلدان الشرق الأوسط على الهجرة إلى خارج بلدانها أو تعرضهم للموت يومياً كما يحصل في العراق.

فالإرهابيون من المنظمات الإسلامية المتطرفة يمارسون القتل العمد في مختلف بقاع العالم وضحاياهم كثيرة جدا في الجزائر والعراق والسودان والمغرب وأندونيسيا وغيرها من الدول. ولهذا فأن العالم بحاجة إلى حلف دولي لمكافحة الإرهاب والعنف والتطرف بكل أنواعه وصيغ ظهوره وممار